



## من أجل تأسيس حقيقي للديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات الترابية

بإعلان نتائج الانتخابات الجهوية والجماعية التي جرت يوم 4 شتنبر 2015 وتشكيل المكاتب المسيرة للمجالس الجماعات الترابية الجماعية والإقليمية والجهوية، وإيماننا منا كجمعيات ومنظمات المجتمع المدني بمبادئ وقيم حقوق الإنسان، التي تقوم على الديمقراطية والمشاركة والحريّة والعدالة والمساواة وعدم التمييز...

وأخذنا بعين الاعتبار أن البناء الديمقراطي يتطلب العمل على إشراك مختلف الفاعلين المدنيين والاجتماعيين والاقتصاديين نساء ورجالا وشبابا في بلورة السياسات العمومية الترابية وفق ما ورد في دستور 2001 والقوانين التنظيمية للجماعات الترابية.

وإيماننا منا أن الدفع بالعملية الديمقراطية ببلادنا وترجمة الأهداف التي جاءت في الدستور والقوانين التنظيمية للجماعات الترابية، سواء في جانب التدبير والتسيير ومبادئ الحكامة الجيدة أو في جانب ترسيخ مبادئ وآليات التشاور والحوار إعمالا للديمقراطية التشاركية، تتوقف بدرجة كبيرة على الأدوار التي يمكن أن تقوم ويقوم بها المستشارات والمستشارين عضوات وأعضاء مجالس الجماعات والأقاليم والجهات، إن على مستوى الأجهزة التنفيذية لهذه المجالس أو على مستوى اللجان الدائمة أو على مستوى مجالسها التداولية، لإعطاء مضمون حقيقي وفعلي لمشاركة المواطنين والمواطنات والجمعيات في إعداد برامج التنمية وتبنيها، وأن تتحول هيئات التشاور والحوار إلى إطار مؤسسي فعلي للنقاش الجدي والمسؤول إطار يساهم في الإقتراح وفي بلورة الحلول التي تلي حاجيات الساكنة نساء ورجال وشباب، حتى يتم تجاوز التجارب السابقة التي كانت فيها لجنة المساواة وتكافؤ الفرص مجرد إطار شكلي ليس له أي أثر يذكر. يسعدنا أن نوجه هذا النداء للمستشارات والمستشارين أعضاء مجالس الجماعات من أجل:

- الأخذ بعين الاعتبار المطالب المرتبطة بتعزيز القيم والمبادئ التي نص عليها دستور 2011، وخاصة تلك الواردة في الباب المتعلق بالحقوق والحريات والمقتضيات التي تؤكد على الديمقراطية التشاركية؛
- جعل هيئات الحوار والتشاور إطارا حقيقيا للتفاعل مع مطالب واقتراحات جمعيات المجتمع المدني؛
- إعطاء هيئة المساواة وتكافؤ الفرص والنوع الاجتماعي بعدها الحقيقي في عملية المشاركة في بلورة القرار العمومي المحلي،
- إحداث هيئة للحوار والتشاور تعنى بقضايا الشباب وحقوقه؛
- إعمال مبدأي المساواة والمناصفة بين الرجال والنساء كما نصت عليه المادة 19 و 146 من الدستور وخلق بيئة مؤسسية متغيرة وفاعلة.

إن جمعيات ومنظمات المجتمع المدني تعتبر أن توسيع مجالات إشراك المجتمع المدني المغربي سيدعم الديمقراطية على المستويات المحلية والإقليمية والوطنية، كما سيعزز المساواة بين الرجل والمرأة في الحياة العامة وتفعيل الديمقراطية التشاركية. وهذا يتطلب دعما لأنشطته في تقوية المشاركة السياسية للمرأة والشباب وفي اتخاذ القرارات سواء داخل الأجهزة المنتخبة أو خارجها، وتنظيم أورش عمل مشتركة دعما للنساء والشباب المنتخبين/ات خلال الولاية الحالية للجماعات.

كما يعتبر الشباب ركيزة ورافعة أساسية في مسلسل التغيير وبناء الديمقراطية ببلادنا، وأن مشاركته في الحياة العامة وانخراطه في الديناميات الاجتماعية المختلفة وتوفير الشروط المطلوبة لذلك، يستدعي تجاوز وضعية التهميش التي يعاني منها في مختلف المناحي التي تكبح عملية انخراطهم في الفعل العمومي، مما يستلزم من المنتخبين/ات في الجماعات الترابية بذل الجهود وفتح قنوات التواصل والنقاش حول الآليات الكفيلة بدمجهم وإشراكهم كبعد إستراتيجي في عملية التحول والتنمية الديمقراطية المحلية..

إن مكونات المجتمع المدني الديمقراطي وانطلاقا من تراكم خبراتها في مجال إعمال المواطنة، وتفعيل المقتضيات الدستورية المرتبطة بالديمقراطية التشاركية قادرة على المساهمة في فتح قنوات التواصل وبناء آليات لترسيخ مقاربات مدمجة لحقوق الإنسان وإنتظارات النساء والشباب والفئات المهمشة.

وجدة، في: 09 نونبر 2015

بشراكة مع:

